

الدورة الخامسة والسبعون
البند 24 من جدول الأعمال
القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

قرار اتخذته الجمعية العامة في 23 تموز/يوليه 2021

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/75/L.108 و A/75/L.108/Add.1)]

310/75 - تمتع الجميع بالبصر: الإسراع بالعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إنه تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، والمعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة تنفيذاً كاملاً بحلول عام 2030 بما يضمن عدم ترك أحد خلف الركب، واعترافها بأن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف،

وإنه تسلّم بالمساهمة المهمة التي يمكن أن يقدمها تعزيز صحة العيون في الإسراع بالعمل صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإنه تسلّم أيضاً بأن مساهمات الأشخاص ذوي الإعاقة مهمة لتنفيذ خطة عام 2030 بشكل كامل وفعال، وإنه تشير إلى ضرورة أن تواصل الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الأخرى ذات المصلحة تعزيز الإطار المعياري المتعلق بالإعاقة، بما يشمل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، انسجاماً مع التعهد بعدم ترك أحد خلف الركب، وأن تنظر إلى الإعاقة باعتبارها قضية عالمية تشمل جميع ركائز الأمم المتحدة،



وإذ تشير إلى أن بليونيين شخص على الأقل مصابون بضعف البصر أو العمى وأن 1,1 بليون من الناس يعانون حالات تتعلق بضعف البصر كان يمكن الوقاية منها أو أنها لم تعالج بعد، وأن من المتوقع أن تزداد الاحتياجات العالمية في مجال رعاية صحة العيون زيادة كبيرة، حيث يتوقع أن يصاب نصف سكان العالم بشكل من أشكال ضعف البصر بحلول عام 2050،

وإذ تعيد تأكيد حق كل إنسان، دون تمييز من أي نوع، في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية،

وإذ تشير إلى الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتغطية الصحية الشاملة، المعقود بنيويورك في 23 أيلول/سبتمبر 2019، وتؤكد من جديد إعلانه السياسي المعنون "التغطية الصحية الشاملة: التحرك معاً لبناء عالم أكثر صحة"⁽¹⁾، بما في ذلك الالتزام الوارد فيه بتعزيز الجهود المبذولة لمعالجة أمراض العيون ضمن إطار التغطية الصحية الشاملة،

وإذ ترحب باعتماد قرار جمعية الصحة العالمية 73-4 المؤرخ 3 آب/أغسطس 2020 والمعنون "خدمات رعاية صحة العيون المتكاملة والمركزة على الناس، بما في ذلك العمى وضعف البصر الممكن توقيهما"⁽²⁾، الذي يحث الدول الأعضاء على أن تقوم، في جملة أمور، ومع مراعاة ظروفها وأولوياتها الوطنية، باتخاذ إجراءات لتنفيذ التوصيات الواردة في "التقرير العالمي عن الرؤية"، بما يشمل إدراج خدمات رعاية صحة العيون بوصفها جزءاً لا يتجزأ من التغطية الصحية الشاملة وتنفيذ خدمات رعاية صحة العيون الشاملة المركزة على الناس في النظم الصحية عبر المجموعة الكاملة من الخدمات الترويجية والوقائية والعلاجية والتأهيلية،

وإذ تسلّم بأهمية نشر الوعي وإشراك الناس والمجتمعات وتمكينهم فيما يتعلق باحتياجات رعاية صحة العيون وأهمية تمتع الجميع بالبصر،

وإذ تلاحظ بقلق الخطر الذي يهدد صحة البشر وسلامتهم ورفاهيتهم من جراء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التي انتشرت في جميع أنحاء العالم وخلفت أثراً غير مسبوقه ومتعددة الأوجه من بينها تعطّل الخدمات الصحية الأساسية، وإذ تقر بما لجائحة كوفيد-19 من وقع أشد على الحالة الصحية والاجتماعية والاقتصادية للأشخاص المصابين بالعمى وحالات ضعف البصر،

وإذ تسلّم بأن تحسين صحة العيون سيدعم الجهود الرامية إلى بناء مستقبل أكثر إنصافاً وشمولاً واستدامة ومرونة،

وإذ تعرب عن تقديرها للجهود التي بذلتها الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، بما فيها منظمة الصحة العالمية، والشركاء الدوليون في السنوات الأخيرة للوقاية من ضعف البصر وأمراض العيون ومعالجتها، وإذ تترك مع ذلك الحاجة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات،

(1) القرار 2/74.

(2) جمعية الصحة العالمية، الوثيقة ج ص ع 4-73.

وإذ تلاحظ مع التقدير عمل فريق الأصدقاء من أجل العناية بالبصر، وهو شبكة غير رسمية تتضوي فيها الدول الأعضاء لتتقاسم المعارف والمعلومات المتعلقة بصحة العيون وتعمل على النهوض بمسألة البصر ضمن إطار خطة عام 2030،

وإذ تدرك أن تحسّن البصر وزيادة القدرة الوظيفية للأشخاص المصابين بالعمى أو ضعف البصر يؤديان إلى تحسين فرص العمل، وتعزيز الإنتاجية في مكان العمل، وزيادة دخل الأسر المعيشية وإنفاقها، وتحسين الإنتاجية الاقتصادية، وأن هذه الفوائد الاقتصادية، لا سيما عندما تتحقق في المناطق ذات الموارد المنخفضة، يمكن أن تكون مفيدة في تحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة (إنهاء الفقر بجميع أشكاله في كل مكان)، والهدف 2 (القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة)، والهدف 8 (تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع، والعمالة الكاملة والمنتجة، والعمل اللائق للجميع)،

وإذ تعترف بأن خدمات رعاية صحة العيون كجزء من التغطية الصحية الشاملة ذات أهمية في تحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة (ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع في جميع الأعمار)، وإذ تلاحظ أن فقدان البصر يؤدي إلى زيادة خطر الوفاة ويؤثر على الصحة العقلية والرفاه، وتسلم بالحاجة إلى ضمان الاستفادة من خدمات ذات مستوى جيد في مجال رعاية صحة العيون، وغيرها من الوسائل التكنولوجية المساعدة الميسورة التكلفة والسهلة المنال، وبضرورة أن تكون خدمات الرعاية الصحية شاملة للجميع ومتاحة للجميع،

وإذ تسلم بأن الاستفادة من خدمات رعاية صحة العيون أمر أساسي لتحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة (ضمان التعليم الجيد الشامل والمنصف وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع) وأن لها أثراً إيجابياً على الالتحاق بالمدرسة والتحصيل العلمي والتعلم وإقامة نظم تعليمية شاملة للجميع،

وإذ تسلم أيضاً بأن البصر عامل مهم يساهم في نماء الطفل وإذ تؤكد ضرورة وضع البنى التحتية القانونية والاجتماعية والمادية المناسبة لضمان توفر رعاية صحة العيون بما يحقق المصلحة الفضلى لكل طفل، مع إدراكها أيضاً أن مؤازرة أفراد الأسرة والأصدقاء وغيرهم من مقدمي الرعاية لها تأثير إيجابي على الأشخاص الذين يعانون من ضعف البصر؛

وإذ تعرب عن قلقها من أن عبء أمراض العيون يؤثر تأثيراً أشد على الأشخاص الذين يكونون في حالة ضعف، ومن بين هؤلاء النساء والأطفال والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية واللاجئون والنازحون والمهاجرون، فتنبأً وتيرة التقدم نحو تحقيق الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة (الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها)،

وإذ تعرب عن قلقها أيضاً من أن معدل انتشار ضعف البصر أعلى لدى النساء، وإذ تشدد على ضرورة تحقيق المساواة بين الجنسين في المسائل المتعلقة بصحة العيون وفي الحصول على خدمات رعاية صحة العيون من أجل ضمان إحراز تقدم في تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات)،

وإذ تسلّم بأن خطر فقدان البصر يزداد مع تقدم الإنسان في العمر، وأن كثيرا من كبار السن يعانون من ضعف البصر أو العمى، وإذ تشير إلى عقد الأمم المتحدة للنهوض بالصحة في مرحلة الشيخوخة (2021-2030) والحاجة إلى ضمان مراعاة المسائل ذات الأهمية بالنسبة إلى المسنين لدى تنفيذ خطة عام 2030،

وإذ تشير إلى أهمية البصر الجيد في تحقيق السلامة على الطرق ومساهمة في جملة أمور من بينها تحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة (جعل المدن شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة)،

وإذ تؤكد أن بلوغ غاية "تمتع الجميع بالبصر" سوف يسهم إسهاما حاسما في خطة عام 2030، وتحقيق نمو وتنمية اقتصاديين مستدامين وشاملين ومنصفين، وضمان عدم ترك أحد خلف الركب،

1 - **تهييب** بالدول الأعضاء أن تكفل حصول سكانها على خدمات رعاية صحة العيون وأن تعبى ما يلزم في هذا الصدد من موارد ودعم، من أجل المساهمة في الجهود العالمية الرامية إلى الوصول، بحلول عام 2030، إلى ما لا يقل عن 1,1 بليون شخص ممن يعانون من ضعف البصر ولا يحصلون حاليا على خدمات رعاية صحة العيون التي يحتاجون إليها؛

2 - **تهييب** بالدول الأعضاء والجهات الأخرى المعنية إلى إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة، ومن بينهم الأشخاص المصابون بضعف البصر، في جميع مراحل تقرير السياسات واتخاذ القرارات وكذلك إزالة ما يتعرض له الأشخاص ذوو الإعاقة، ولا سيما النساء والفتيات والأشخاص الذين هم في حالة ضعف، من مظاهر التمييز والحوازر التي تمنعهم من الحصول على خدمات الدعم والرعاية الصحية أسوة بغيرهم؛

3 - **تشجع** الدول الأعضاء على وضع نهج متكامل على نطاق الحكومة بأكملها في مجال رعاية صحة العيون، وإقامة أوجه تآزر بين ذلك وبين الأولويات الإنمائية الأخرى، وتعزيز تعاونها مع الأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث والأوساط العلمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، من أجل تحسين فرص الحصول على خدمات رعاية صحة العيون بصورة مأمونة وميسورة التكلفة؛

4 - **تدعو** المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة إلى توفير التمويل المناسب الموجه، ولا سيما للبلدان النامية، لمعالجة الأثر المتزايد لفقدان البصر على التنمية المستدامة، وإقامة حملة دولية بشأن مسألة صحة العيون من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعدم ترك أحد خلف الركب بحلول عام 2030؛

5 - **تسلّم** بالحاجة إلى زيادة تشجيع نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية، بشروط متفق عليها بصورة متبادلة، من أجل تعزيز الاستفادة من خدمات رعاية صحة العيون والحصول على التكنولوجيات المساعدة؛

6 - **تلاحظ** إسهام القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني في تعزيز صحة العيون، وتشجع على إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، تتماشى مع الخطط والتشريعات والسياسات والأولويات الحكومية الوطنية، ووضع سياسات وأولويات وطنية ترمي إلى تعزيز تمتع الجميع بالبصر؛

7 - **تشجع** الدول الأعضاء على أن تنظر في معالجة الحالة المتعلقة بصحة العيون في استعراضاتها الوطنية الطوعية المقدمة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛

8 - تدعو فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة إلى أن يستعرض ويبحث ضمن إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة في الدورة السادسة والخمسين للجنة الإحصائية المقرر عقدها في عام 2025، المؤشرات العالمية الممكنة بشأن صحة العيون المدرجة في قرار جمعية الصحة العالمية 73-4، كآلية لرصد التقدم المحرز نحو بلوغ غاية "تمتع الجميع بالبصر" والإبلاغ عنه ومساهماتها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽³⁾؛

9 - تشجع منظمة الصحة العالمية وغيرها من الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك، مثالا لا حصرا، منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، فضلا عن آلية الأمم المتحدة للتعاون في مجال السلامة على الطرق، كل في إطار ولايته، على دعم الجهود العالمية الرامية إلى بلوغ غاية تمتع الجميع بالبصر في سياق تنفيذ خطة عام 2030؛

10 - تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة لتنسيق تنفيذ هذا القرار ومتابعته بفعالية، وأن ينظر، في هذا الصدد، في تقديم إحاطة إلى الجمعية العامة بشأن تنفيذه، حسب الاقتضاء.

الجلسة العامة 93

23 تموز/يوليه 2021